

التخطيط الإقليمي بين النظرية والتطبيق

د. مصطفى منصور جهان
كلية الآداب/جامعة مصراتة

مقدمة:

نظرا لما للتخطيط الإقليمي من أهمية في تنمية الأقاليم والنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية، بغية الإسراع في عملية التنمية، وتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية، فقد أولته الدول المتقدمة اهتماما خاصا؛ خاصة بعد أن ثبتت نجاعته في تنمية الأقاليم في روسيا سنة 1928م، وفي الدول التي طبقتها خلال الركود الاقتصادي العالمي سنة 1929م، كبريطانيا على سبيل المثال، كما عملت الدول النامية بعد حصولها على استقلالها على اتباع السياسات التخطيطية لمختلف القطاعات الاقتصادية للنهوض بها.

❖ تساؤلات الدراسة:

- ما المقصود بالتخطيط الإقليمي؟ وما العلاقة التي تربطه بعلم الجغرافيا؟
- ماهي العوامل المؤثرة في التخطيط الإقليمي؟
- ما هي الأسس التي تقوم عليها الخطة الإقليمية؟
- ما الأسس والضوابط التي قامت عليها نظرية الأماكن المركزية؟
- ما العلاقة التي تربط نظرية المواقع المركزية بالتخطيط؟

❖ أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة الى:
- . التعرف بالتخطيط و بيان دوره في التنمية الاقتصادية.
- . بيان العلاقة التي تربط التخطيط الإقليمي ببعض العلوم.
- . التعرف بدور نظرية المواقع المركزية في التخطيط الإقليمي.

و تأتي هذه الورقة في محورين هما:

المحور الأول: مفهوم وماهية التخطيط الإقليمي وعلاقته بالعلوم الأخرى

المحور الثاني: نظرية المواقع المركزية وعلاقتها بالتخطيط الإقليمي.

المحور الأول

مفهوم وماهية التخطيط الإقليمي وعلاقته بالعلوم الأخرى

أولا - مفهوم وماهية التخطيط الإقليمي:

التخطيط الإقليمي جزء من التخطيط الشامل (القومي) والفارق بينهما في المركزية التي هي صفة التخطيط القومي، والتخطيط الإقليمي ذو مضمون واسع يصعب حصره في عبارات محددة مما جعل المهتمين بهذا الفرع من فروع المعرفة يختلفون في تحديد مفهوم التخطيط الإقليمي ؛ ولعل السبب في عدم الاتفاق على مفهوم واحد محدد للتخطيط الإقليمي يعود في أساسه إلى اختلاف المدارس الفكرية التي ينتمي إليها أولئك المفكرون ، كما يعود إلى الظروف الواقعية للبيئة التي تزخر بكافة التطبيقات والنشاطات والعمليات التخطيطية .

ومن خلال النظر إلى التركيب اللفظي لمصطلح التخطيط الإقليمي نرى أنه يتكون من شقين: تخطيط Planning وإقليم Region، وقبل الخوض في آراء العلماء حول مفهوم التخطيط الإقليمي نُعرّف أولا بشقي هذا المصطلح وذلك بهدف تكوين خلفية معرفية تساعدنا في فهم التعريفات المختلفة للتخطيط الإقليمي:-

1 . مفهوم التخطيط:

يعتبر النرويجي (كريستيان سيندر) أول من استخدم هذا المصطلح في مقال له عن النشاط الاقتصادي نشر سنة 1910 م⁽²⁾، وخلال الحرب العالمية الأولى طبق التخطيط في ألمانيا لأغراض عسكرية، كما اعتمده بريطانيا للنهوض باقتصادها بعد الحرب العالمية الأولى ولم يكتسب اللفظ شهرته إلا بعد أن طبقه الاتحاد السوفيتي السابق في تنظيم اقتصاده القومي وذلك سنة 1928، وفي سنة 1929 ظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية مما دفع بالعديد من الدول

الأوربية إلى تطبيق التخطيط الاقتصادي؛ للتغلب على النتائج المترتبة على هذه الأزمة⁽³⁾ التي أتاحت ظهور مصطلح التخطيط الإقليمي في الولايات المتحدة الأمريكية.

التخطيط Planning: قوة حديثة تحاول أن تفرض وجودها أمام قسمه أغلبه دون خطة، والتي إن وجدت فإنه ينقصها الكثير من التقنيات، ويجاول المخططون التوفيق بينهما قدر الإمكان، فالقديم والمعاصر يجب أن يكون بينهما تناسق، مع الأخذ في الاعتبار الفارق في العمر والطرز والمظهر العام.

فالتخطيط يعني الاتجاه نحو تخطيط المكان وفق مجموعة من القرارات، يتم تنفيذها بإجراءات مقننة وفي فترات زمنية متباينة، وعلى مراحل متعاقبة، وبدائل مقترحة ينفذ أفضلها. أي أن التخطيط هو ((أسلوب ومنهج يهدف إلى حصر ودراسة كافة الإمكانيات والموارد المتوفرة في أي موقع على كافة المستويات داخل الدولة وتحديد كيفية استغلالها لتحقيق الأهداف المرجوة خلال مدة زمنية معينة))⁽⁴⁾

وهو أيضا أي التخطيط " جهد منظم وموجه لتحقيق أهداف معينة في فترة زمنية محددة وبمال وجهد محددين"⁽⁵⁾ أي أن التخطيط هو توجيه وتنظيم الجهود سعيا وراء تحقيق مجموعة من الغايات في زمن محدد وبإمكانيات مادية كافية لتغطية متطلبات تحقيق تلك الغايات.

2. مراحل التخطيط: تمر عملية التخطيط بمراحل ثلاث هي:

❖ المرحلة الأولى: جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالموارد المتاحة، البشرية منها والطبيعية، ويطلق على هذه المرحلة أحيانا المرحلة السابقة لوضع الخطة.

❖ المرحلة الثانية: مرحلة الإعداد والتجهيز للخطة وتشمل هذه المرحلة:

○ تحديد الأهداف الرئيسية والثانوية للخطة.

○ إعداد خطة مبدئية (كروكي).

○ وضع الخطة في صورتها النهائية.

○ إقرار الخطة وتحويلها للتنفيذ.

❖ المرحلة الثالثة: مرحلة تنفيذ المشروع Project Execution أي تنفيذ المشاريع الواردة بالخطة وكتابة تقارير المتابعة.

❖ المرحلة الرابعة الرقابة: تشمل عملية الرقابة عدة مفردات منها المكان والتكلفة والزمن المحدد، ومساحة المشروع التنموي ونوعه والرقابة تكون على عدة أنواع:

- رقابة تخطيطية أي مراقبة الموقع والموضع من حيث التخطيط والتحويل والتعديل وذلك قبل الشروع في أي عملية تنفيذية.
- الرقابة المالية التي تضمن حسن استثمار الأموال المرصودة لتنفيذ مشاريع التنمية الواردة بالخطة.
- وضع البدائل المقترحة حسب الأفضلية الرقابية الإدارية والسياسية (التسهيلات والمعاملات).

3. أنواع التخطيط: للتخطيط أنواع عديدة من بينها:

❖ التخطيط الشامل Comprehensive Planning هو نوع من التخطيط يشمل كل أقاليم الدولة، في زمان محدد، ويقصد به المقابلة بين الموارد المتاحة والسكان عبر الزمان، بهدف تحقيق التنمية المكانية، والمواءمة بين عمليتي إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وبين الاستهلاك المتزايد من قبل السكان، وتتضمن الخطة الشاملة عدد من المفردات هي [خطة منظمة وشاملة - موارد متاحة - متطلبات سكانية متزايدة - السكان كمورد بشري - الإنتاج والخدمات] ⁽⁶⁾.

❖ التخطيط الجزئي: يختص هذا النوع من التخطيط بالإقليم، أي أنه يهتم بكل إقليم على حدة حسب الإمكانيات المسخرة، ويتصف باللامركزية؛ فقراراته على هيئة مشروعات مكانية صغيرة يُحدد حجمها بعيداً عن جهاز التخطيط العام والشامل، ويهدف التخطيط الجزئي إلى تحقيق نوع من التوازن بين كافة أقاليم الدولة.

❖ التخطيط الطبيعي: ويهدف إلى:

- دراسة الإمكانات البيئية الطبيعية بقصد استخدامها.
- محاولة إيجاد نوع من التوازن بين توزيع الموارد الطبيعية والتوزيع المتباين للسكان.
- الحفاظ على البيئة الطبيعية بالحد من التصحر والرعي الجائر.

❖ التخطيط الإداري: يهدف هذا النوع من التخطيط إلى:

- التنسيق بين أقاليم أو محافظات أي بلد إداريا.
- العمل على وصول الخدمات إلى المنتفعين بما بشكل مُيسّر وبأقل جهد وأدنى تكلفة.
- تحقيق العدالة المكانية خدمة للسكان وتقليلًا من المشاكل.
- وضع بعض المعايير الحدودية لضبط المكان.
- العمل على تهيئة الظروف الملائمة لاستقرار السكان مكانيا.
- مراعاة حجم السكان والموارد عند وجود حاجة للدمج أو التقليل.

❖ التخطيط بعيد وقصير المدى:

- . التخطيط بعيد المدى: وله ثلاثة مقترحات:⁽⁷⁾

أ- 5 - 10 سنوات

ب- 11 - 20 سنة

ج- 21 - 30 سنة

37 . 60 سنة

ووفقا لهذه المراحل الثلاث فإن التخطيط طويل المدى $\frac{60}{3} = 20$ سنة وهو ما ينطبق على مخططات المدن بليبيا، كالمخطط الذي يمتد من سنة 1980 - 2000، ومخططات الجيل الثالث التي تمتد من سنة 2005 إلى 2025 م.

○ التخطيط قصير المدى وأقصى مدة له 12 سنة وذلك وفقا لقسمة $12 = \frac{37}{3}$ سنة . وهو يتراوح بين 5 - 12 سنة . العالي منه متوسط والصغير مدى قصير .
 وجميع أنواع التخطيط تساهم في تطوير الأنظمة وتحسين الأداء وتعمل على التغيير نحو الأفضل معتمدة على التقويم والقياس والمقارنة بين ما هو قديم وما هو جديد .
4: مبادئ التخطيط: للتخطيط أيا كان نوعه مجموعة من المبادئ تتمثل الآتي :

- ❖ الاستمرارية : أي ملاحقة العمل باستمرار فكلما نفذنا خطة وقيمنا نتائجها لاحقنا العمل لوضع بذور الخطة التالية وتسمى هذه الحالة بالخطة المتحركة أي العمل باستمرار .
- ❖ الالتزام: بما أن الخطة عمل شارك كل العاملين في القطاعات الرئيسية في تحضيره وجب على الجميع الالتزام بتنفيذه .
- ❖ المرونة: لا بد أن تكون الخطة مرنة لكي تستطيع التجاوب مع التطورات التقنية والعلمية في مختلف المجالات .
- ❖ الإنجاز: الخطة أداة تنفيذ اقتصادية، سياسية، اجتماعية لذا يجب أن تحقق صالح السكان في المكان .
- ❖ الشمولية: أي أن تغطي الخطة المصادر الرئيسية بكافة استخداماتها على الصعيدين المادي والبشري ؛ فالاقتصاد القومي كل مترابط لا يمكن تخطيط جزء منه وإهمال جزء آخر .
- ❖ الواقعية: أي أن توضع خطة على أساس معرفة بواقع المكان وسكانه والحقائق الاقتصادية القائمة فيه، و أن تكون واقعية الأهداف والوسائل مبنية على بيانات وإحصائيات سليمة .
- ❖ المركزية: وجود مركز يتخذ القرارات الملزمة بشرط السماح بمشاركة السكان المناطق المتخذة بشأنها تلك القرارات في صياغتها قبل أن تأخذ طريقه للتنفيذ (مركزية القرار لامركزية التنفيذ) .

❖ التناسق: أي شمولية وتكامل أجزاء الخطة.

ولا بد للمخطط أن يكون واعيا ومدركا للتفاوت الإقليمي سواء داخل المكان الإقليمي أو داخل المناطق الحضرية أو بين المناطق الحضرية نفسها. أو بين الريف والحضر (الثنائية الريفية الحضرية).

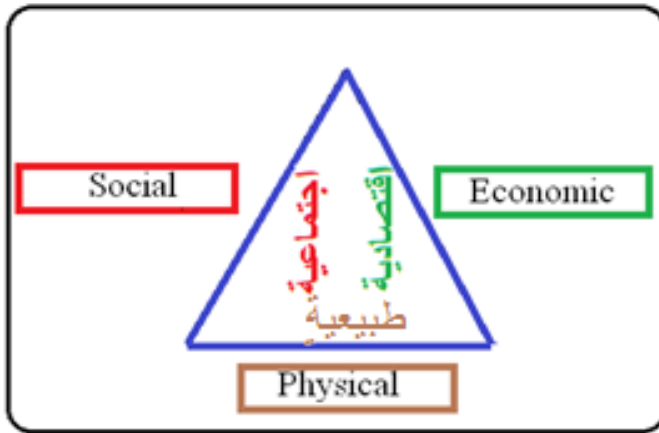
5. أسس الخطة الإقليمية: تعتمد الخطة الإقليمية على عدة أسس يوضحها (شكل 1) (8)

❖ الأسس الطبيعية: تشمل الظروف الطبيعية، كالحرارة والرطوبة والرياح، وتكراراتها الموسمية وسرعتها واتجاهاتها، كذلك التربة والسعة الحلمية لها ونسيجها ومكوناتها.

❖ الأسس الاقتصادية: تشمل الموارد المتاحة والموارد المستثمرة وتلك التي يتوقع استثمارها في أي مشروع يخص الإقليم.

❖ الأسس الاجتماعية: تشمل قاعدة بيانات سكانية، تتكون من النمو السكاني، المواليد، الوفيات، الهجرة، وأية متغيرات يمكن أن تعطي آفاقا مستقبلية، كتنبؤ يخص السكان في المكان على مدى زمن محدد، ثم التوزيع والكثافة التي تخص التخطيط للقرية أو المدينة أو السكن أو الصناعة أو التعدين أو السياحة أو النقل في الإقليم.

شكل (1) أسس الخطة الإقليمية



6- تطور مفهوم التخطيط الإقليمي:

مر مفهوم التخطيط الإقليمي في تطوره بثلاث مراحل هي:

1. المرحلة المبكرة (The early period (1920 . 1933):

تمثل هذه المرحلة بداية ظهور مفهوم التخطيط الإقليمي، حيث ظهر هذا المفهوم في الولايات المتحدة سنة 1920 م كفرع جديد يختلف عن تخطيط المدن، وقد سار التخطيط الإقليمي في هذه المرحلة على منهج واحد، وبأهداف محددة حتى سنة 1933 م، ثم أصبح أكثر شمولا وقبولا في بداية الخمسينيات، وكان الاعتماد في هذه المرحلة على ما عُرف بالتنمية المكانية Spatial Development الإقليمية حيث يحوي الإقليم مساحة محددة تضم عدة مدن مختلفة الأحجام.

2. مرحلة المشاريع المبرجة:(1949 . 1962 م): تلت هذه المرحلة الحرب العالمية الثانية ويطلق عليها أيضا المرحلة الجديدة وكانت المشاريع التي نفذت في هذه المرحلة خاضعة لإشراف الحكومة الفيدرالية.

3. مرحلة تنمية المناطق: AreasDevelopment: بدأت هذه المرحلة في سبعينيات القرن الماضي وتعتبر أكثر المراحل شمولية.

7. أهداف التخطيط الإقليمي: يهدف التخطيط الإقليمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها: .

- ❖ المحافظة على الموارد واستغلالها استغلالاً أمثل .
- ❖ تطوير المكان بما ينسجم والموارد المتاحة ومتطلبات السكان في المكان.
- ❖ التحكم في نقل السلع عبر طرق جيدة ووسائل نقل متطورة.
- ❖ تحديد فترة زمنية لتنفيذ المشروعات ومتابعة عملية التنفيذ وتسخير كل الإمكانيات المتاحة.
- ❖ المتابعة المتزامنة مع توفير الإمكانيات في موعدها.

ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من الوصول إلى تعليم وثقيف وأسلوب جيد، وسلوك قويم، ومحافظة على التراث والأصالة، والتطوير بما يلائم البيئة المحلية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال: -

- ضرورة تغير نظرة الفرد والمجتمع نحو الأفضل.
- توفر الحس الوطني والشعور بالمسئولية.
- ضرورة مشاركة الأفراد حتى تكون المسئولية جماعية.
- احترام البيئة وتقدير المكان.
- أن تكون نظرنا للموارد والإنتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير نظرة واقعية.
- الموازنة بين العرض والطلب.

8. خصائص التخطيط الإقليمي: . للتخطيط الإقليمي مجموعة من الخصائص من بينها:

- التخطيط الإقليمي مجال يختص بالتنمية المكانية الإقليمية.
- مدى الخطط في هذا النوع من التخطيط طويل ، مما يسمح بتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم المخطط ، فمن المعروف أن الخطط لها ثلاثة مديات (خطط قصيرة الأجل 5 . 10 سنوات ، خطط متوسطة الأجل من 11 . 20 سنة ، وخطط طويلة الأجل 20 . 30 سنة)، وهذه المداجاة كافية لتنفيذ الخطط الموضوعية، ومتابعة وسائل وأدوات التنفيذ ، بما يكفل تحقيق الأهداف المرسومة، والمدى الناجح لأي خطة هو (20) سنة ؛ لأن السكان سيتغيرون ، كذلك أسعار المواد وأسعار الأعمال أيضا ، فعلى سبيل المثال عرضت إحدى الشركات الأجنبية على الجهات المختصة بصناعة الاسمنت مد خط أنابيب من مصنع اسمنت الخمس إلى ساحل البحر وذلك لنقل الملوثات الصادرة عن هذا المصنع والتي أثرت تأثيرا سيئا على السكان وعلى الغطاء النباتي ، بكلفة مليون دولار، و ذلك في بداية ثمانينات القرن الماضي ، فما كان من الجهات المختصة إلا أن رفضت العرض، وبعد مرور أكثر من 20 سنة على عرض الشركة، اقتنعت تلك الجهات بفكرة مد الأنابيب إلى ساحل البحر، وعند الاستفسار من الشركة عن التكلفة الاجمالية للتنفيذ الفكرة ، ردت الشركة

بأن التكلفة لمدهذا الخط هي (24) مليون دولار من خلال هذا المثال نلاحظ أن مرور الزمن أدى إلى زيادة تكاليف تنفيذ الأعمال .

❖ يوفر التخطيط الإقليمي الخبرة التي تحتاجها الخطة الإقليمية المعدة لخدمة عدد من السكان في مساحة جغرافية محددة، كما يسهل التخطيط الإقليمي عملية الإشراف والمتابعة.

❖ هناك فرق واضح بين هذا النوع من التخطيط وبين تخطيط المدن، فتخطيط المدن يهتم بتخطيط الجزء المبني من المدينة فقط أما التخطيط الإقليمي للمدن فهو لا يقتصر في مجال عمله على المدينة فقط بل يشمل أيضا الإقليم الذي تقع فيه المدينة، فالمدينة ليست ظاهرة قائمة بذاتها بل ترتبط في عوامل قيامها ونموها بالمناطق المحيطة بها.

❖ إن الهيكل التنظيمي للتخطيط الإقليمي يشتمل على :-

- منظمات تهتم مباشرة بالمجال نفسه أو الإقليم أو المدينة كمصلحة التخطيط العمراني.
- منظمات أو هيئات تعتمد على خبراء ومتخصصين في مجال التخطيط الإقليمي وما له علاقة بالأقاليم مهما اختلفت التسميات (مهندسون، جغرافيون، علماء اجتماع، بيئيون.....الخ).

9 . العوامل المؤثرة في التخطيط الإقليمي:

يتأثر التخطيط الإقليمي بمجموعة من العوامل المتشابكة من أبرزها:

1 . الظروف الطبيعية:

تعتبر البيئة الطبيعية المسرح الذي يمثل فيه الإنسان دوره، وعليها تتضح الأنشطة البشرية التي تخص التنمية المكانية، نشأة وتطورا وتوسعا، ويصعب على الإنسان فهم مشاكله البشرية، ورسم خطط حلها دون فهم البيئة الطبيعية التي يعيش فيها، ويتأثر بها ويؤثر فيها؛ لذلك كانت دراسة البيئة الطبيعية من الأمور الهامة في التخطيط الإقليمي.

والبيئة الطبيعية ليست عاملا بسيطا، فهي تشتمل على عناصر متداخلة كالموقع الجغرافي، وأشكال السطح والمناخ، وفيما يلي بيان لدور هذه العناصر في التخطيط الإقليمي:

أ. الموقع والموضع الجغرافي:

هناك فرق بين مصطلحي الموضع Position، الموقع Site، فالموضع: هو عبارة عن نقطة محكومة بدوائر عرض وخطوط طول، وبعبارة أخرى فإن الموضع هو عبارة عن النقطة التي يلتقي فيها خط طول مع دائرة عرضية، كأن نقول مثلا إن مدينة مصراتة تقع عند نقطة التقاء خط طول $15^{\circ} 06'$ بالدائرة العرضية $32^{\circ} 23'$ ، فهذا التحديد هو الذي يمثل موضع مدينة مصراتة، أما الموقع فهو أعم وأشمل من الموضع؛ لأنه يمثل المساحة التي عليها المكان وعلاقته بمجاوراته أو إقليمه، وعلى الموقع تعتمد: كثافة السكان والطرق في المكان. علاقة المكان بالإقليم والظهير. تفعيل الأنشطة الاقتصادية الممارسة).

رغم أن الموقع الجغرافي عنصر غير ثابت الأهمية، فأهميته تتغير من فترة لأخرى؛ نتيجة لعدة عوامل أهمها تطور وسائل النقل، إلا أنه يعد من أهم عناصر البيئة الطبيعية المؤثرة في شكل وخصائص وإمكانيات أي إقليم؛ لذلك يحظى باهتمام كبير في مجال التخطيط، وكما هو معروف فإن من الوظائف الأساسية للتخطيط اختيار الموقع المناسب للمشاريع الواردة في الخطة، كمواقع المحلات العمرانية والمحلات التجارية والمزارع، ومواقع مناطق إنتاج المادة الخام وعلاقتها بمواقع المصانع وعلاقة المصانع بأسواقها، من حيث القرب والبعد وعلاقتها بطرق ووسائل النقل التي ستسلكها المنتجات في طريقها إلى المستهلكين.

. للموقع الجغرافي دور في تحديد إمكانية استغلال الموارد الطبيعية في الإقليم من عدمه، فالموارد الطبيعية القريبة من مراكز التجمعات البشرية وخطوط النقل والأسواق ستكون تكاليف استغلالها منخفضة؛ للقرب المشافي بين مواقع تلك الموارد ومناطق استغلالها، إضافة إلى توفر الأيدي العاملة والسوق اللازم، مما يساعد على استغلالها، والعكس بالنسبة للموارد الطبيعية المتركة في أقاليم بعيدة عن التركزات البشرية وطرق المواصلات ستكون بعيدة عن مراكز استغلالها، فهذا

البعد المسافي سيساعد على ارتفاع تكاليف النقل ، مما يؤخر استغلال تلك الموارد ، كما تعمل قلة الأيدي العاملة أو ارتفاع أجورها على تأخير استغلال بعض الموارد.

ب . السطح:

تؤثر أشكال السطح في النشاط البشري خاصة ما يتعلق منها بالإنتاج، كما تؤثر تلك الأشكال في التخطيط الإقليمي، فعند وجود موانع طبيعية، سواء كانت تلك الموانع موانع جبلية أو أودية ذات انحدارات عميقة أو مناطق بها انجراف للتربة أو مستنقعات ، فإن تلك الموانع ستشكل عائقا أمام تنفيذ المشاريع، وأحيانا تكون سببا في عدم إدراج المناطق التي توجد بها في الخطط التنموية ، لأن مثل هذه المناطق ستكون في حاجة للتدخل البشري لجعلها صالحة لإقامة وتنفيذ المشاريع المخطط لها ، هذا التدخل سيكون في حاجة إلى نفقات وفي حال كانت النفقات أكثر من المتوقع تحقيقه من وراء الاستثمار في تلك المناطق فإن العزوف عن استغلالها والاستثمار فيها سيكون هو الحل الأمثل في هذه الحالة ، باستثناء المشاريع الاستراتيجية التي ستختلف النظرة بخصوصها عن النظرة للمشاريع الجهوية الأخرى .

وكما كانت أشكال السطح عاملا معوقا لتنمية الأقاليم، فإنها قد تكون من بين العوامل المساعدة في تنفيذ المشاريع المخطط لها، فالسهول على سبيل المثال تعد أكثر أشكال السطح ملائمة للنشاط البشري، فهي المستوعبة لأكبر عدد من السكان وعليها يسهل إقامة مختلف الأنشطة البشرية.

ج . المناخ:

يعتبر المناخ من أكثر عوامل الطبيعة تأثيرا في التخطيط الإقليمي لتأثيره بشكل مباشر في النشاطات البشرية؛ لذلك عند وضع خطة إقليمية لا بد من معرفة مناخ الإقليم الذي سنضع له الخطة. فالمناخ بعناصره المختلفة من حرارة وأمطار ورياح... له تأثير واضح على النشاط البشري، يتضح ذلك التأثير من خلال الأمثلة التالية:

- يؤثر المناخ على التوزيع الجغرافي للسكان، فالمناطق المعتدلة المناخ أكثر سكانا من المناطق الحارة الجافة، كما يؤثر المناخ في نوعية النشاط البشري، فالزراعة تنتشر في المناطق المعتدلة في حين تسود حرفة الرعي في المناطق الحارة.
- يؤثر المناخ على نوعية السكن ومواد بنائه كما يؤثر على انتشار المدن.
- المناخ من العوامل المؤثرة في اختيار نوعية النشاط الصناعي، فبعض الصناعات كصناعة الغزل والنسيج ، أو صناعة الطائرات تتطلب أجواء مناخية محددة.
- يؤثر المناخ في اختيار مواقع مناطق السياحة والاصطياف.
- يؤثر المناخ في شبكات النقل البرية والبحرية والجوية.

2: العوامل البشرية: تعتبر العوامل البشرية عوامل مهمة للتخطيط الإقليمي، فالإنسان هو الذي يعطي لعناصر البيئة قيمتها؛ لأنه هو المخطط والمنتج والمستهلك، وسنستعرض هنا أهم العوامل البشرية المؤثرة في التخطيط الإقليمي:

أ. السكان: تختلف الأقاليم فيما يتصل بالسكان من حيث:

- تركز السكان: توجد أقاليم تتركز بها أعداد سكانية كبيرة وأخرى قليلة السكان، وثالثة نادرة السكان، هذا التباين في توزيع السكان لا يظهر بين الدول فقط، بل يظهر داخل الدولة الواحدة، حيث يحتشد السكان في أقاليم معينة داخل الدولة، بينما تعاني أقاليم أخرى من قلة السكان، ففي ليبيا يتركز اغلب السكان في السهل الساحلي شمال البلاد ويقلون في المناطق الجنوبية.
- الكثافة: تسهم الكثافة الفيزيولوجية^(*) في بيان العلاقة بين الإنسان والأرض، وتحديد مدى الاكتظاظ السكاني، فالأعداد المطلقة للسكان لا تفيد المخطط الإقليمي، بل لابد من ربط تلك الأعداد بالأرض وقدرتها الإنتاجية، وبالتالي قدرتها على إعالة السكان الحاليين ومدى إمكانية استيعابها لآخرين.
- القوى العاملة: عند إجراء تخطيط للتنمية يجب تحديد حجم القوى العاملة ونسبتهم من سكان الإقليم المراد تنميته، لمعرفة نسبة الإعالة، كما يتم تحديد العاملين وغير

العاملين في فئات السن المختلفة، إضافة إلى تحديد نسبة الإناث من بين العاملين في الإقليم.

- مستوى معيشة السكان: يعتبر من بين العناصر التي توضع في الاعتبار عند إعداد الخطط الإقليمية

وذلك لتأثيره على الإنتاج والاستهلاك من حيث النوعية والكمية فارتفاع مستوى المعيشة يعني ارتفاع القدرة الشرائية مما يستوجب ضرورة تنوع المنتجات والسلع الاستهلاكية، أما انخفاض مستوى المعيشة فإنه يعني انخفاض القدرة الشرائية لدى السكان مما يؤدي إلى تركيز الإنفاق على السلع الضرورية كالسلع الغذائية والملابس وهي السلع التي يجب على المخططين إقامة المشروعات المنتجة لها لسد حاجة السكان.

ب. النقل : يعتبر من الأسس الهامة في تنمية الأقاليم، وربطها بالخدمات، وسيكون التخطيط الإقليمي ناجحاً إذا أخذ المخططون في اعتبارهم تقليل تكاليف النقل؛ لأن ذلك سيسهم بشكل كبير في تخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي خفض أسعار السلع؛ مما سيزيد من اتساع السوق، وبالمقابل فإن عدم توفر طرق النقل السهلة والرخيصة؛ سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف نقل السلع المنتجة بمختلف أنواعها، وما يترتب عليه من ارتفاع في تكاليف الإنتاج، وما يتبع ذلك من تقليل فرص إقامة مشاريع للتنمية، وفي حالة إعداد خطة إقليمية يجب على المخطط الانتباه إلى جملة من المتغيرات من بينها: (نوع وسيلة النقل وحجمها، اتجاه خطوط النقل، كثافة النقل، طول المسافة، وطبيعة السلع المنقولة)، كل هذه المتغيرات تعتبر مهمة جداً في برامج التخطيط وفي إنشاء منشآت إنتاجية مبرجة في أقاليم هامشية متطرفة، بحيث يُحوّل تطور وسائل النقل تلك الأقاليم من أقاليم معزولة إلى أقاليم مرتبطة بغيرها من الأقاليم، مما يجعلها تسهم في تطور الاقتصاد المحلي. (9)

ثانياً: العلاقة بين التخطيط الإقليمي والعلوم الأخرى:

يرتبط التخطيط الإقليمي بعلاقات متينة بمجموعة من العلوم والمعارف منبئها:

1. العلاقة بين التخطيط الإقليمي والتخطيط :

اختلفت وجهات النظر حول العلاقة بين التخطيط والتخطيط الإقليمي، فهناك من اعتبر التخطيط الإقليمي دخيلا على التخطيط، في حين اعتبر آخرون أن التخطيط الإقليمي فرعاً من فروع التخطيط، يركز في دراسته على الأقاليم المتباينة مكانياً، مع وجود علاقات مكانية تختص بالتنسيق والتخطيط وإعادة البناء.

وقد ظهرت العديد من المصطلحات التي تشبه التخطيط الإقليمي في جوهرها، لاعتمادها على المقومات الأساسية للتخطيط في الزمان والمكان، وتشارك مفرداتها في التوزيع المتناسق للمشروعات المراد تخطيطها وتوزيعها مكانياً، ومن بين تلك المصطلحات: (التخطيط المكاني، تخطيط المدن والقرى، التخطيط الطبيعي)، فهذه المصطلحات تتفق مع التخطيط الإقليمي في كونها وعلاقتها، فالتخطيط هو نقطة ارتكازها والمكان هو المعنى بالخطوة، لكن دون حدود جغرافية إقليمية لكي يصبح التخطيط إقليمياً، أي أن تلك المفاهيم لا تقتيد بالأقاليم كوحدة جغرافية مميزة.

2: الإقليم Region :

يعتبر مفهوم الإقليم من أقدم المفاهيم الجغرافية، فمنذ أكثر من ألفي عام⁽¹⁰⁾ والجغرافيا تركز على وصف الأرض، يدلنا على ذلك المحاولات العديدة لتقسيم الأرض إلى أقاليم مساحية يتميز كل منها بصفات وخصائص معينة، ومن بين تلك المحاولات ما قام بها بطليموس والخوارزمي، ومحاولات (رتز) الذي دعا إلى الجغرافية الإقليمية، واستمرت المحاولات الجغرافية لتصنيف الأقاليم على يد كريستولر والاقتصادي لوش وغيرهم وتدخل مجموعة من العوامل الجغرافية في الإقليم، فتجعله متباين مكانياً وزمانياً، مما يساعد على خلق أقاليم متعددة جغرافياً، إلا أنها محددة مساحياً بظروف مميزة وسكان يتواجدون مكانياً في هذه الرقعة المساحية.

ولا زال هناك خلاف حول تحديد مفهوم للإقليم ، ذلك الخلاف يرجع في الأساس إلى اختلاف النظرة إلى الإقليم، تلك النظرة التي قد تكون واسعة أو ضيقة، فهناك من يعتبر مصراة إقليميا في حين يعتبر البعض الآخر المغرب العربي أو الساحل والصحراء إقليميا. وتأسيسا على ما سبق نورد هنا آراء بعض المختصين حول مفهوم الإقليم: .

1. الصقار : عرف الإقليم بأنه: " قطعة متميزة من الأرض " ولا تعني شيئا غير ذلك ، إلا إذا أضيفت إليها صفة أخرى؛ لأنها في هذه الحالة ستعطي مفهوما آخر، فإذا كان المقصود تعريف الإقليم المناخي على سبيل المثال، حينها يصبح تعريفه: " هو عبارة عن قطعة من الأرض تتشابه أجزائها في مظاهرها المناخية العامة ، وهي في نفس الوقت تختلف عن غيرها من المناطق المجاورة في تلك المظاهر المناخية" ⁽¹¹⁾ ويضيف الصقار أن هناك تحديدا آخر للأقليم، يتمثل في الحدود التي خطها الإنسان ، سواء كانت تلك الحدود حدودا سياسية أو إدارية ، وهي حدود تقسم العالم أو أحد مناطقه إلى دول ومحافظات، وقد تتفق الحدود الطبيعية مع الحدود الإدارية وقد يتألف الإقليم من مساحات شاسعة من الأرض ، بحيث تشكل قارة أو دولة ، أو قد تكون المساحة التي يشغلها الإقليم صغيرة تألف دولة صغيرة أو جزء من دولة بحيث تتجانس فيه الظواهر البشرية والطبيعية. ⁽¹²⁾

2. ميتشل و ممفورد: اتجه ميتشل وممفورد اتجاها جغرافيا في تعريفهما للإقليم الذي اعتبراه حينزا على سطح الأرض له خصائص جغرافية بما في ذلك السطح والمناخ والموقع وأضاف ممفورد أنه بين القرية والمدينة توجد منطقة قد تكبر أو تصغر يعبر عنها بالإقليم البشري المتميز ⁽¹⁴⁾.

3. ديكنسون: أكد على الخصائص الطبيعية المميزة للإقليم التي توضح ملامحه وعلى وجود سكان ومزروعات متنوعة بالإقليم.

4. وغير هؤلاء هناك من أضاف إلى جانب المساحة والخصائص الطبيعية الخصائص الاجتماعية والثقافية التي تميز إقليم عن غيره أو قد تجعله مشتركا في بعض منها.

ويفرق البعض بين الأقاليم الخاصة والتي يكون فيها كل إقليم فريد ا في نوعه، والأقاليم المركبة أو العامة والتي تسمى أحيانا بالأقاليم المتجانسة وهي الأقاليم التي تحتوي على عدة أقاليم ثانوية من نوع واحد.

والحد الفاصل بين إقليم وآخر في الغالب يكون طبيعيا وعليه فان كل إقليم يمثل وحدة جغرافية محددة.

والوحدة الجغرافية الطبيعية التي تصلح كإقليم هي أحواض الأنهار حيث تمثل هذه الأحواض وحدة جغرافية متكاملة فيها يكون خط تقسيم المياه هو الحد الفاصل بين الإقليمين كما هو الحال في حوض وادي التنسي بأمريكا الشمالية وحوض نهر دامودات بالهند.

من خلال العرض السابق للشقين اللذين يتركب منهما مصطلح التخطيط الإقليمي وهما التخطيط والإقليم فإنه يمكننا الآن وقد أصبحت لدينا خلفية عن مغزاهما أن نناقش بعض التعريفات التي صاغها المختصون في هذا المجال ومن بين هذه التعريفات:

1 . تعريف فريدمان: عرف فريدمان التخطيط الإقليمي بأنه: العمليات والأساليب العلمية التي تم على أساسها اتخاذ قرار أو مجموعة قرارات متكاملة أو متلاحقة ومتتابعة بهدف تحقيق الأهداف المرجو تحقيقها بالإقليم، والإسراع في التنمية الإقليمية للمكان وذلك على شكل مشروعات إنتاجية استثمارية استهلاكية في حيز مكاني محدد وفي فترة زمنية معينة وبإمكانيات مسخرة للمشروع.

بتحليل تعريف فريدمان يمكننا استخراج المفردات التالية والتي تحمل دلالاتتخطيطية وهذه المفردات هي:

❖ . القرارات (اشتراط فريدمان فيها التكامل والتتابع، وان يكون هدفها تحقيق الأهداف المخطط لتحقيقها في الإقليم).

❖ . المكان . الفترة المحددة، عملية التنمية، الإنتاج، الاستثمار، الاستهلاك الموارد المتاحة المسخرة لخدمة المشروع.

2. تعريف جويتا: التخطيط الإقليمي هو محاولة جادة ومدروسة لإيجاد حلول واستغلال الموارد أيا كان نوعها استغلالا أمثل وذلك عن طريق التخصص الإنتاجي الإقليمي حسب الخصائص الطبيعية والبشرية لكل إقليم.

3. تعريف بشارة: التخطيط الإقليمي هو رسم خطة تتوزع بموجبها المشروعات الإقليمية على مستوى الدولة على هيئة خطة شاملة محتوية على كافة استعمالات الأرض تخطيطا للأغراض المختلفة وبأوجه اقتصادية واجتماعية.

4. تعريف الزوكة: التخطيط الإقليمي هو دراسة الموارد الطبيعية والبشرية المستغل منها وغير المستغل في إقليم معين لمعرفة إمكانات هذا الإقليم وموارده المتاحة واستغلالها خلال فترة زمنية معينة وفق أهداف محددة وذلك من أجل تنمية الإقليم والنهوض به.⁽¹⁵⁾

5. تعريف ماكي: التخطيط الإقليمي هو عبارة عن مشروعات متكاملة بمراحل متعددة في مكان وزمان محددين ومتعارف عليهما ؛ وذلك من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة من التخطيط. من التعريفات السابقة يمكننا الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

- أن مفردات كل التعريفات السابقة تصب في تنمية السكان مكانيا وإقليميا
- أوضحت التعريفات مدى أهمية التخطيط الإقليمي في تنمية الأقاليم مكانيا ضمن موقع جغرافي محدد.

2. العلاقة بين التخطيط الإقليمي والجغرافيا.

من القضايا المسلم بها اليوم، أن الجغرافيا كانت أول العلوم الاجتماعية التي دخلت ميدان التخطيط مما ساعد على كسر الاحتكار الذي تمتعت به مهن التصميم⁽¹⁶⁾، وفي ميدان التخطيط أيضا يؤكد الأكاديمي الروسي (غير اسيموف) "بأن الجغرافيا المعاصرة ذات طابع تطبيقي، وأن مهمتها الحالية هي تقديم الأساس العلمي الشامل لجهود البشرية الضخمة في مجال الاستثمار العقلاني للموارد"⁽¹⁷⁾، يفهم من هذه العبارة أن الجغرافيا معنية بوضع الأساس العلمي للتخطيط الإقليمي، أي اختيار الأساليب والوسائل المناسبة لتحسين البيئة الطبيعية في الإقليم من جهة وتطوير الاقتصاد الإقليمي من جهة أخرى .

إن التخطيط بالمعنى العام ليس جغرافياً، لكن أياً كان نوعه (اجتماعي، اقتصادي، هندسي...). فلا بد من تدخل الجغرافيا، أي وكما يقول فريمان (لا بد أن يكون للتخطيط أساس جغرافي)⁽¹⁸⁾ فالمجتمع وتكوينه وحرف سكانه وعوامل قيام المدن والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كلها مؤثرة في البيئة ومتأثرة بها، ومعالجة أي مشكلة منها بمعزل عن البيئة تعتبر معالجة ناقصة، فلا يمكن أن يكون هناك تخطيط دون معرفة المظهر العام للإقليم المراد استغلال موارده، أو بدون معرفة العوامل الجغرافية التي أثرت في المظاهر البشرية، ويمكن الإشارة هنا إلى بعض الأمثلة التي تظهر أثر الضوابط الجغرافية في التخطيط:

1. الموقع الجغرافي: حيث تعد دراسة الموقع الأمثل لأي مشروع دراسة لعامل جغرافي وفي هذا تأكيد للدور الجغرافي والجغرافيا في عمليات التخطيط؛ لأنه لا يوجد موقع حتمي واحد ذو خصائص معينة لأي مشروع، بل هناك مواقع متعددة لكل منها خصائصه، والموقع الأمثل لأي مشروع هو الذي يحقق أكبر عائد بأقل تكاليف، ومن هنا تأتي أهمية حسن اختيار الموقع الذي سيقام فيه المشروع خاصة وان هذا الاختيار سيكون نهائياً، أي لن يكون قابلاً للتغيير بعد تنفيذ المشروع، إلا بإتفاق الكثير من الجهد والمال.

2. دراسة توزيع السكان داخل الدولة أو في إقليم من أقاليمها، من حيث تحديد مناطق تركز ومناطق تخلخل السكان بالإقليم ومن حيث مصادر الهجرة السكانية واتجاهاتها، كلها أمورٌ تعين المخططين، سواء للتخطيط المركزي أو الإقليمي على اتخاذ التدابير الكفيلة بإعادة توزيع السكاني بتهيئة فرص الاستقرار في مناطق الخلخلة السكانية ورفع المستوى المعيشي للسكان، كذلك وضع الاحتمالات المتنوعة لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الهجرة في المناطق المهاجر منها وتلك التي استقبلت المهاجرين.

3. بالدراسة الجغرافية يمكن تحديد مواقع المدن والمستوطنات الريفية واستعمالات الأرض الوظيفية، فضلاً عن تحديد مميزات مواقع ومواضع المدن، وفي كل ذلك تسهيل للتخطيط الإقليمي والتخطيط الحضري.

4 . يرتبط تخطيط طرق المواصلات ارتباطا وثيقا بالنواحي الجغرافية، فشق مسارات لخطوط السكك الحديدية والطرق المعبدة وحفر القنوات، كلها في حاجة إلى معرفة تضاريس ومعالم سطح ومناخ المنطقة، حيث تساهم تلك المعرفة في تحديد إمكانية شق مثل تلك الطرق من عدمه، كما تسهم في تحديد تكلفة الإنشاء، كما أن الضوابط الجغرافية تؤثر في كثافة النقل في فصول السنة، أيضا تسهم تلك الضوابط في تحديد مدى المنافسة بين وسائل النقل ومدى كفايتها.

5 . تفيد الدراسات الجغرافية في إظهار إمكانيات استغلال الثروات المعدنية وطرق نقلها وأسواق تصريفها .

6 . يرتبط التخطيط الصناعي بالدراسة الجغرافية الخاصة بتحديد مواطن الصناعات، أي أنسب الأماكن لتوطين الصناعة التي يراعي فيها توفر المادة الخام والطاقة المحركة والأيدي العاملة والأسواق، كذلك الحال بالنسبة للتخطيط الزراعي فهو أيضا له ارتباطات وثيقة بالظروف الجغرافية، فتلك الظروف هي التي تحدد مناطق التوسع الزراعي ونوع الإنتاج وتوزيع شبكات الري.

7 . تلتقي الجغرافيا مع التخطيط الإقليمي في استعمالها للخرائط كأداة رئيسية من أدوات البحث والتعرف على العلاقات المكانية القائمة بين عناصر البيئة، وهي الخطوة الأساسية في تحديد شخصية الإقليم.

من خلال العرض السابق للضوابط الجغرافية يتضح مدى العلاقة التي تربط الجغرافيا بالتخطيط فلا تخطيط أيا كان نوعه بعيدا عن مفهوم الجغرافيا.

ثالثا: العلاقة بين التخطيط الإقليمي وحماية البيئة الطبيعية في الإقليم:

هناك علاقة وطيدة بين الإنسان وبيئته (المكان الذي يعيش فيه) هذه العلاقة هي الهدف الأساسي للتخطيط الإقليمي؛ لذلك تعد حماية البيئة الطبيعية من أولى القضايا التي يوليها المخططون جل اهتمامهم، وذلك حفاظاً على النظام البيئي الطبيعي، أي تحقيق الجدوى البيئية، لتساوى مع الجدوى الاقتصادية للمكان، فإن لم يتحقق ذلك يصبح التخطيط غير متوازن.

يعتبر العالم الألماني ريتشهوفتن أول من نبه إلى الألفة الموجودة بين الجغرافيا والجيولوجيا في دراستهما للأرض (اللاندسكيب)، أما العالم ريتز (*) فقد قال ((إن الجغرافيا هي دراسة الظواهر الطبيعية في تجمعاتها، ثم معرفة العلاقة بينها، تم معرفة العلاقة بينها وبين الإنسان)) فلو أخذنا حوض المرج كظاهرة طبيعية، وبحثنا عن الظروف الطبيعية التي جعلته من أفضل الأحواض لزراعة القمح في ليبيا، لوجدنا أن تلك الظروف تتمثل في موقع الحوض على الحافة الأولى للجبل الأخضر، وتوفر التربة الخصبة، والحرارة المناسبة، فموقعه المرتفع ساعد على توفير درجة حرارة مناسبة لزراعة القمح، كذلك توفر المياه التي تنساب إليه من الأمطار الساقطة على المنطقة، يضاف إلى ذلك كله الشكل الذي يتخذه الحوض.

هذا فيما يتعلق بالجانب الطبيعي أما الجانب البشري فيتمثل سكان الإقليم ودورهم في زراعة القمح في الحوض.

فهذا المثال يبين العلاقة بين الإنسان وبيئته الطبيعية تلك العلاقة التي ظل الغموض يكتنفها إلى أن تمكن فردريك راتزل^(*) في كتابه ((جغرافية الإنسان)) من إمطة اللثام عنها وإظهار العلاقات والاختلافات المكانية، ومنذ ذلك الحين أخذت الجغرافيا تتجه إلى دراسة الظواهر من حيث:

1. المكان الواحد: بعلاقات وتداخلات وأنواع من الترابط المكاني.

2. تتعدد الأمكنة، تتحرك الظواهر، تتربط بعلاقات مكانية.

ولكي تقوم المشاريع التنموية الإقليمية بشكل جيد يجب أن تتجمع عناصر البيئة في المكان في إطار موحد وبأنظمة بيئية متكاملة مع تحديد أنماط الأنشطة الاقتصادية حسب الظروف البيئية المحلية الطبيعية والبشرية والاقتصادية، أي أن المجال الجغرافي الطبيعي والبشري يرتبط بالتخطيط الإقليمي فالإقليم يعد الإطار الحقيقي للجغرافيا في أي دراسة إقليمية جادة.

المحور الثاني

نظرية الأماكن المركزية place Theory Central لكريستولر⁽¹⁹⁾

وعلاقتها بالتخطيط الإقليمي

تعتبر هذه النظرية التي كانت عنواناً لأطروحة دكتوراه للجغرافي الألماني كريستولر سنة 1933 من أكثر النظريات شيوعاً في التركيب المكاني للإقليم وهي مصدر لتوجيه المخططين في أية محاولة لاقتراح مشروع مستقبلي لبناء التركيب المكاني للإقليم من الأقاليم. حاول كريستولر من خلال نظريته التي حاول تطبيقها في منطقة بفاريا جنوب ألمانيا. وهي منطقة ريفية كانت تعتمد على الخدمات والإدارة وتفتقر تماماً إلى الصناعة - إيجاد قاعدة لتفسير توزيع المحلات العمرانية على سطح الأرض وتحديد العلاقة بين أحجامها ومدى تباعدها محولاً الإجابة على سؤال مفاده لماذا تتوزع المحلات العمرانية على سطح الأرض بنمط معين؟ وما الذي يحدد بُعد محلة عمرانية عن أخرى؟

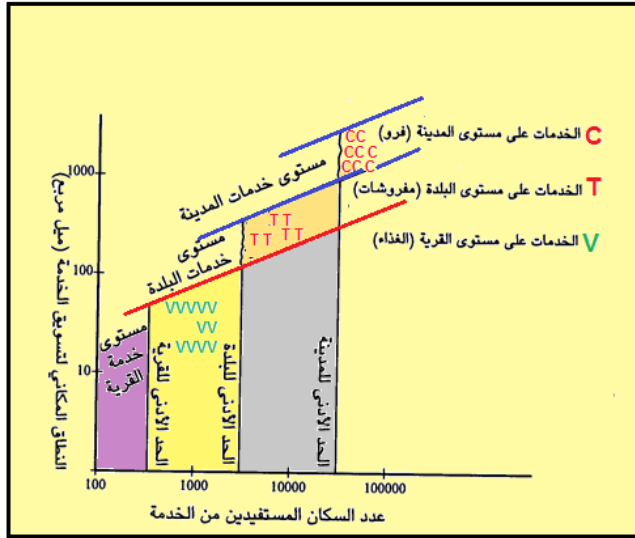
1. فرضيات النظرية: أسس كريستولر نظريته على مجموعة من الافتراضات وهي⁽¹⁹⁾

- أ. وجود إقليم متجانس طبيعياً وبشرياً.
- ب. الموارد الطبيعية موزعة بشكل متساوٍ على كافة أنحاء الإقليم.
- ج. السكان عقلانيون ذوي تفكير متقارب وقوتهم الشرائية متقاربة ومتجانسون في توزيعهم ومهنتهم مفترضا أن المهنة السائدة هي الزراعة.
- د. وسيلة نقل بدائية (مائية ومسالك ترابية).

على ضوء هذه الفرضيات صنف كريستولر الأماكن المركزية على أساس مركزيتها إلى سبع مراتب تشكل نظاماً هرمياً يبدأ بالقرية الصغيرة وينتهي بالمدينة الكبيرة على النحو التالي : (قرية صغيرة، قرية كبيرة، بلدة صغيرة، بلدة كبيرة، مدينة صغيرة، مدينة متوسطة، مدينة كبيرة) تختلف الخدمات في هذه المستوطنات في حجمها ونوعيتها من القرية الصغيرة (الضيقة) التي يكون عدد الخدمات بها محدوداً، ونطاق انتشارها المكاني محدود أيضاً. مروراً بالقرية الكبيرة التي يكون عدد سكانها أكبر مما يسمح بظهور خدمات جديدة يكون نطاق خدمتها (سعة

السوق) أوسع، وهكذا يستمر التدرج على هذا النحو إلى أن يصل إلى مركز الإقليم (المدينة الإقليمية المركزية) التي تقع في قمة التسلسل الهرمي للمستوطنات، والشكل (2) يبين التسلسل الهرمي للنشاطات الخدمية، ومجالها المكاني والسكاني، حيث يلاحظ أن القرية تحتوي على خدمة توزيع الغذاء فقط في حين تحتوي البلدة. التي هي أكبر مساحة وأكثر في عدد السكان. على خدمة أخرى إضافة إلى خدمة توزيع الغذاء وهي توزيع المفروشات، أما المدينة فإنه إضافة إلى الخدمتين السابقتين تحتوي على خدمة توزيع الفرو.

شكل (2) التسلسل الهرمي للنشاطات الخدمية ومجالها المكاني والسكاني



المصدر: محسن عبد الصاحب المظفر، التخطيط الإقليمي مفاهيم نظريات وتحليلات مكانية، الزاوية، دار شعوع الثقافة، 2002، ص 176. (بتصرف من الباحث)

وعلى هذا الأساس فإن المستوطنات ذات الطبقة الأعلى تملك كل مجموعة الخدمات التي تملكها الطبقة السفلى التالية مضافا إليها عدد آخر من الخدمات الأرقى والأكثر تعقيدا⁽²⁰⁾؛ مما يضطر سكان المستوطنات ذات المستوى الأدنى من الخدمة إلى الانتقال لمستوطنات أعلى مرتبة

للحصول على الخدمات المتنوعة ذات المستويات العليا ؛ فمدينة مصراتة مثلا تنتشر بها خدمات صحية متنوعة ، إلا أنها تفتقر لبعض التخصصات الدقيقة مما يُلجئ المواطن للسفر إلى مدينة طرابلس، التي هي أكبر حجما وأكثر سكانا وبالتالي ستكون الخدمات الصحية بها أكثر تنوعا مما هو موجود بمصراتة.

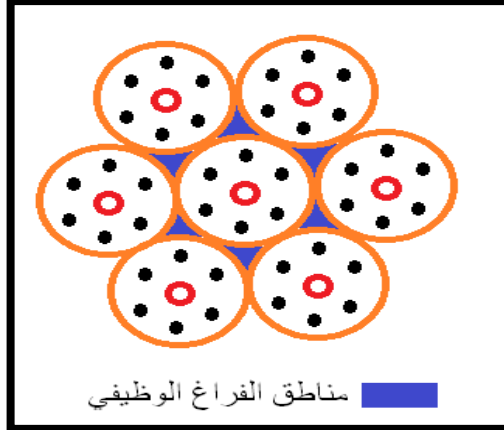
كذلك الحال بالنسبة للخدمات التعليمية، ففي طرابلس المدينة الأولى في ليبيا، توجد كل الخدمات التعليمية، من الروضة حتى المراحل المتقدمة في الدراسات العليا، مما يلجأ طلبة الدراسات العليا، سواء في مرحلة الماجستير أو الدكتوراه في تخصصات معينة، للسفر إلى طرابلس للحصول على هذه الخدمة التي لا تتوفر في مناطقهم.

2. التوزيع المكاني لمراكز الخدمات حسب الإطار النظري الذي قدمه كريستولر:

اتخذ التوزيع المكاني لمراكز الخدمات في نظرية كريستولر الأشكال التالية:

أ. الشكل الدائري : من واقع أن منطقة نفوذ المدينة هي فكرة مركبة من عشرات مجالات السلع والخدمات المنفردة التي ليس من الضروري أن تتفق جميعها في حدودها إلا أن مجموع إطارها العام يأخذ شكل دائرة؛ لأن الدائرة هي الشكل الهندسي الوحيد الذي يحقق شرط المسافات المتساوية في كل الجهات، بحيث تصبح أطراف المنطقة على بعد متساو من مركزها حيث توجد المدينة المجاورة لها، إلا أن نفوذ المدينة داخل هذه الدائرة يضعف في الأطراف التي تمثل نطاقات للصراع بين المدن المتجاورة، مما يؤدي إلى نشوء إحدى الحالتين التاليتين: شكلي (3،4) الحالة الأولى: حدوث تماس بين الدوائر التي تمثل مناطق نفوذ المدن المتجاورة ؛ شكل (3) مما يؤدي إلى وجود فراغ وظيفي، أي أن المناطق المتكونة بفعل التماس بين الدوائر لن تصلها الخدمات لا من المراكز الرئيسية ولا من المراكز التابعة ، ولا من توابع الرئيسي ولا من توابع تابعه

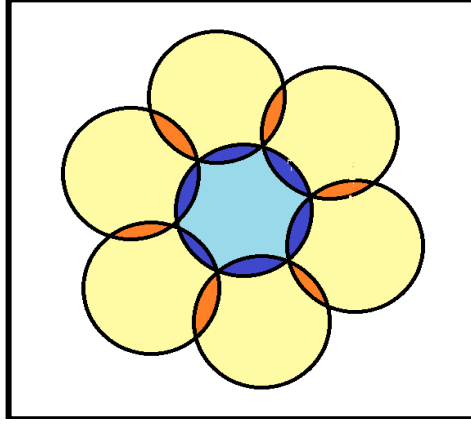
شكل (3) مناطق الفراغ الوظيفي الناتج عن تماس مناطق النفوذ



هذا يشبه إلى حد كبير نظام الدوائر في مشروع مكنوسة الزراعي، حيث توجد مجموعة من الدوائر المتجاورة المتساوية المساحة، في مركز كل دائرة توجد رشاشة تقوم بتوزيع المياه (السلعة) داخل نطاق دائرتها، أي منطقة نفوذها، وفي جميع الاتجاهات؛ ونتيجة لتماس الدوائر المكونة للمشروع، قد تنشأ مناطق صغيرة لا تصلها المياه لا من رشاشة مركزها ولا من رشاشات المراكز المجاورة لها، مما يجعل مثل هذه المساحات غير منتجة نتيجة لنقص السلعة الضرورية وهي المياه. وهذا ما أوضحه كريستولر فيما يخص الشكل الدائري.

● الحالة الثانية حدوث تقاطع بين الدوائر المتجاورة: مما يحدث تداخلا **Overlapping** بين مناطق نفوذ المراكز، ونظرا لتساوي قوة جذب المدينتين؛ لتساوي حجمهما ووظيفتهما وأهميتهما، فإن النطاق الحدي بين المدينتين ينقسم بينهما مناصفة، مما يساعد على حل مشكلة الفراغ الوظيفي بتلامس أقطار الدائرتين، بل تتقاطع مكونة أشكالاً مضلعة شكل (4).

شكل (4) تكوين مناطق نفوذ بأشكال مضلعة



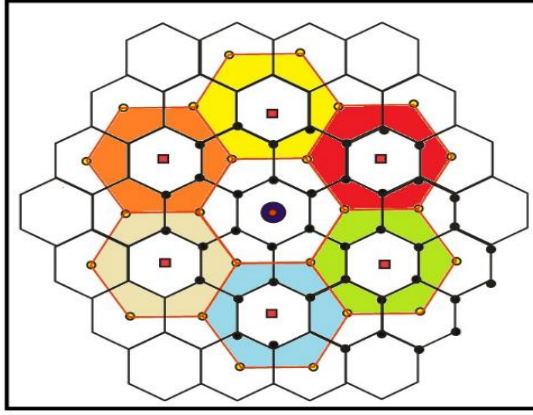
المصدر: فاروق عباس حيدر، تخطيط المدن والقرى، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1994،

ص100

ب. الشكل السداسي: تحولت الأشكال الدائرية التي تحد أقاليم المدن المتجاورة نتيجة للتقاطع إلى أحد الأشكال المضلعة (المثلث، المربع، المسدس).

اقترح كريستولر الشكل السداسي، الذي يعتبر أنسب شكل إقليمي للخدمات المركزية، كما أنه يجعل عدد مراكز الخدمات مناسباً، فلا يزيد ولا يقل عما ينبغي، ولا يترك مناطق دون خدمات،⁽²¹⁾ شكل (5)، فلكل مدينة مجال يتخذ الشكل السداسي تقف المدينة في وسطه

الشكل (5) الشكل السداسي الذي نادى به كريستولر



المصدر: رائد احمد صوالحة، محاضرات في جغرافية العمران، ج2، الجامعة الاسلامية، غزة
2008، ص 77 (بتصرف من الباحث)

وتكون السيادة للمدن الكبرى المتروبولية؛ ونظرا لتباين المدن من حيث الحجم وقوة النفوذ؛ فقد صنفت إلى مجموعتين:

* مدن كبرى: تتميز بكبر حجمها، وتوفر مختلف الخدمات بها، كما تتميز بالتباعد المسافي فيما بينها واتساع مناطق نفوذها نظرا لكبر الحجم. كمدن طرابلس وبنغازي ومصراتة في ليبيا. ويشبه كريستولر هذه المدينة بأنها كالشمس وسط توابعها.
* مدن أصغر حجما من المدن الكبرى وتعتبر مدنا تابعة لها.

وتبعا للشكل السداسي الذي نادى به كريستولر، فإن مدن الخدمات الكبيرة يحيط بها على أطراف مناطق نفوذها (6) توابع، وتحيط بهذه المدينة (6) مدن أصغر حجما، لكل منها مجالها السداسي وتوابعها الست، وبالتالي يكون لدينا سبعة مجالات سداسية و42 تابعا.

ولتحقيق تخطيط سليم للأماكن المركزية وضبط أعدادها فقد حدد كريستولر المبادئ التالية:

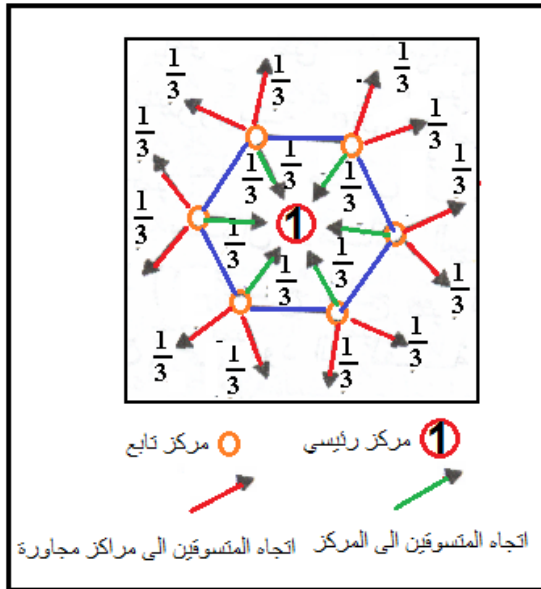
1 . مبدأ السوق (K3): عندما يكون اقتصاد المنطقة خاضعا للتجارة فإن مبدأ السوق والمنافسة الحرة خاصة يؤدي إلى تقاسم مناطق التأثير بين مختلف المراكز الخدمية، وفي هذه الحالة

نجد أن كل مركز يبسط نفوذه على مركزين أقل منه درجة بالإضافة إلى المنطقة المباشرة. بهذه الطريقة يكون معامل (K3) بالنسبة للمراكز ومناطق النفوذ: $K = 1 + 2 = 3$ أعلى 2 أدنى في هذه الشبكة نلاحظ أن:

- كل مركز خدمي نجده محاطا بستة مراكز من درجة أقل منه تتمركز على حدود منطقتة التسويقية.

- كل مركز يدير ثلاث مناطق تأثير: المنطقة المحيطة مباشرة بالمركز وما يعادل ثلث المناطق الأخرى $6 \times (1 \setminus 3) = 3 + 1 = 3$ الشكل (6) يوضح ذلك. أي أن المتسوقين في المراكز الدنيا سينقسمون إلى ثلاث مجموعات متساوية ويتجهون لأقرب مكان مركزي أعلى.

شكل (6) مبدأ السوق (K3)



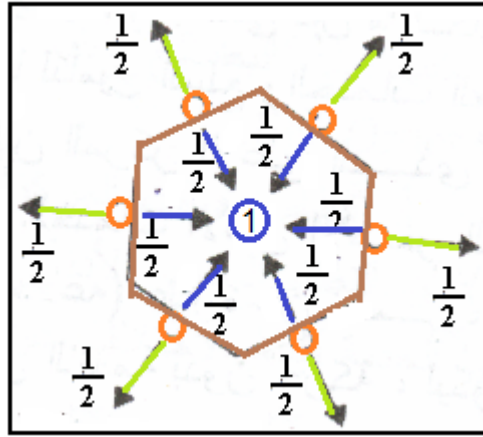
المصدر: فتحي محمد مصيلحي، جغرافية الخدمات، المنوفية، جامعة المنوفية، 2000،

ص52. (بتصرف من الباحث)

2. مبدأ النقل والتراتب الرباعي: (K 4)

عندما يكون عنصر النقل هو السائد في المنطقة ؛ فإن المراكز الخدمية تتوطن في شكل محوري لربط أكبر عدد من المراكز. فكل مركز يصبح عقدة نقلية لستة محاور أساسية وستة محاور ثانوية؛ حيث تكون المراكز الهامة على الخطوط الأساسية. وتتوطن المراكز في منتصف أضلاع المسدس وليس على قممه كما هو الحال في مبدأ السوق⁽²²⁾ ، فكل مركز يتوسط مسدسا تكون المراكز الدنيا فيه على منتصفات الأضلاع. شكل (7) ، فكل مركز من درجة معينة يوجد في منتصف الأضلاع يخضع في الواقع إلى تأثير مركزين من درجة عليا. أي أن المركز الذي يتوسط المسدس يؤثر فيما يعادل 3 مراكز من درجة دنيا: $3 = \frac{1}{2} \times 6$.

شكل (7) مبدأ النقل والتراتب الرباعي (K4)



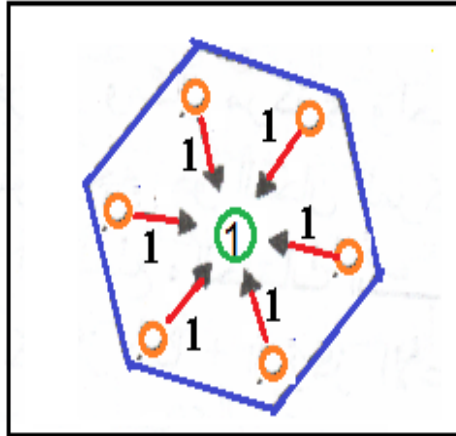
المصدر: فتحي محمد مصيلحي، مرجع سابق، ص 52 (بتصرف من الباحث)

في هذه الحالة نجد أن كل مركز يؤثر في ثلاثة مراكز أقل منه درجة وما يوازي أربع مناطق تأثير: المنطقة المباشرة ونصف المناطق الست المحيطة أي: $4 = 1 + 3 = \frac{1}{2} \times 6$ أي أن $4 = K$.

3. عنصر الإدارة والتراتب السباعي: (K 7)

تتميز الإدارة بعدم تقسيم النفوذ، كما هو الحال بالنسبة للتجارة أو للنقل، حيث يمكن لأي مركز أن يخضع لعدة مراكز، أو يتحكم فيها. فلا يمكن أن تكون منطقة ما تابعة لمركزين إداريين مختلفين، كاتناء فرع بلدي معين مثلا إلى بلديتين مختلفتين، فكمال المنطقة تكون بالضرورة تابعة لمركز واحد يتوسط المسدس ويؤثر في ستة مراكز من درجة أقل منه، فالمراكز الثانوية توجد داخل المسدس، وليس على قممه، أو في منتصف أضلعه محيطة بمكان مركزي واحد أعلى، مما يصبح معه لزاما على سكان المناطق الصغرى الست التوجه نحو المكان المركزي الأعلى وسط المنطقة، للحصول على السلع والخدمات التي لا تتوفر لديهم، ويصبح ناتج العلاقة التسويقية = ستة مراكز دنيا + مركز أعلى = 7 أي أن $7 = K$ كما هو مبين بالشكل (8)

شكل (8) عنصر الإدارة والتراتب السباعي (K7)



المصدر: فتحي محمد مصيلحي، مرجع سابق، ص 52 (بتصرف من الباحث)

والسؤال الآن هو ما هي العوامل التي تتحكم في حجم الخدمات؟

للإجابة على هذا السؤال طور كريستولر مفهومين اعتبرهما أهم عوامل التحكم في حجم الخدمات هذان المفهومان هما:

1. مدى السوق (السلعة): Market Range

يقصد بمدى السوق : المسافة القصوى التي يمكن أن يقطعها المستهلك للحصول على الخدمة أو السلعة⁽²³⁾، افترض كريستولر أن كل المستهلكين لهم نفس الدخل المتاح لشراء سلعة ، أو الحصول على خدمة معينة، وبالتالي فإن الشخص البعيد عن المنطقة المركزية سيكون مضطرا للسفر للمنطقة المركزية للحصول على السلعة المطلوبة، التي لا تتوفر في مكان إقامته، فمثلا يحتاج السكان للسفر إلى المدينة المجاورة لشراء الفرو أو المجوهرات ، مما سيدفعهم لتحمل تكاليف نقل إضافية، وهذا سيقبل من مدخراتهم ويقلل من فرص حصولهم على سلع وخدمات إضافية مقارنة بالسكان المقيمين في المركز ، الذي لن يكونوا مضطرين للسفر لوجود الخدمات والسلع بالقرب منهم ، شكل (9) يوضح مدى السوق بالمنطقة المركزية وتأثير المسافة على الطلب.

وهناك مجموعة من العوامل التي تتحكم في مدى رغبة المواطن في الانتقال من موقعه إلى أي سوق من الأسواق واهم هذه العوامل⁽²⁴⁾ :

أ . الزمن: أي مقدار ما ينفق المواطن من وقت وجهد مقارنة بنوع الخدمة أو السلعة التي يرغب في الحصول عليها.

ب . التكاليف: أي ما مقدار ما سيتكبده المواطن من تكاليف خلال رحلته إلى السوق ذهابا وإيابا.

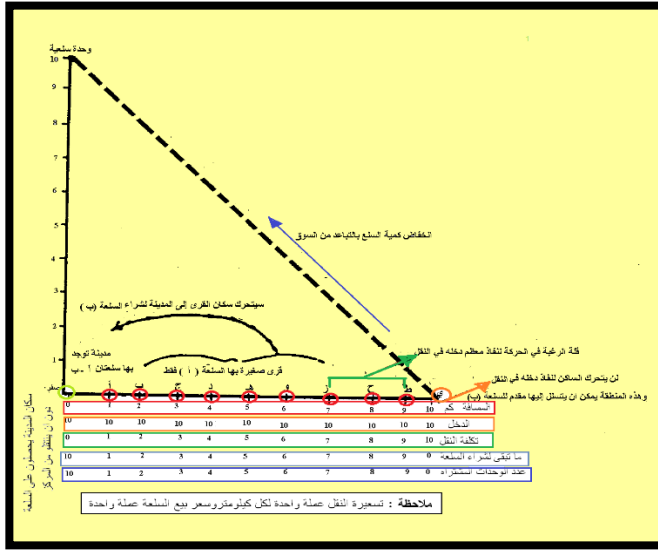
وينتج عن اختلاف طول المسافة التي يقطعها المواطنون للحصول على السلع والخدمات ما أسماه كريستولر بجرمية الأماكن المركزية، حيث تحتل المدن الكبيرة عادة قمة هذا الهرم، خاصة العواصم التي تقدم كل الخدمات والسلع لأقاليمها، وتأتي القرى الصغيرة في نهاية الطرف الآخر من السلسلة، وبين طرفي السلسلة توجد مراكز حضرية مختلفة.

2. الحجم الحدي للسكان (العتبة) Threshold

وهو العدد الأمثل من السكان الواجب تواجدهم في كل مركز أو تابع للتابع لضمان استمرارية وجوده، ويختلف الحد الأدنى للسكان المطلوب تواجدهم لضمان استمرار تواجدهم لخدمة

معينة ف 500 نسمة مثلاً قد يكون حد أدنى لنجاح محل تجاري ولكنه ليس بالحد الذي يمكن على أساسه فتح دار للسينما الذي يرتفع حدها إلى حوالي 50000 مواطن⁽²⁵⁾؛ لذلك نجد أن هناك تنوعاً كبيراً في الخدمات التي تقدم في المدن مقارنة بتلك التي تقدم في المستوطنات الصغيرة.

شكل (9) مدى السلعة بالمنطقة المركزية وتأثير المسافة على الطلب



المصدر: فتحي محمد مصيلحي، مناهج البحث الجغرافي، ط3، المنوفية، جامعة

المنوفية، 2003، ص212. (بتصرف من الباحث)

❖ . الانتقادات الموجهة لنظرية كريستولر:

وجهت لكريستولر مجموعة من الانتقادات من بينها:

- المبالغة في اعتماده على النداءات الهاتفية في تحديد حجم الموضع الخدمي، فالنداءات الهاتفية ليست كلها موجهة للخدمات والأنشطة المزاولة بالمراكز وتوابعها، بل لها استخدامات اجتماعية وشخصية أخرى، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها كمحدد لحجم المستوطنات.
- استحالة وجود تجانس طبيعي وبشري كالذي افترضه كريستولر في نظريته.

ج . لا يمكن الاعتماد على وسيلة النقل كمقياس للمركزية؛ بسبب بدائية وسيلة النقل التي كانت سائدة في فترة ظهور النظرية.

د . مغالاة النظرية في تقدير عامل الخدمات المقدمة كعنصر منظم بالإقليم أو المنطقة، مما يجعل من النظرية نظرية غير واقعية.

هـ . عدم إمكانية تطبيق ما جاء في النظرية، لا على الدول المتقدمة ولا النامية، خاصة فيما بعد ثمانينيات القرن العشرين؛ لاختلاف الظروف عن الظروف التي كانت سائدة عند ظهور النظرية في ثلاثينات القرن العشرين.

وأن هناك تداخل بين العوامل التي يمكن أن تلعب دورا بارزا في توزيع المناطق المركزية قد تكون تلك العوامل الطبيعية أو حتى تاريخية واقتصادية.

❖ . نظرية الأماكن المركزية والتخطيط الإقليمي:

رغم ما ووجهت به نظرية الأماكن المركزية من انتقادات إلا أن ذلك لا يقلل من القيمة العلمية لهذه النظرية ؛ لأنها تعتبر من بين أفضل الأدوات التي يمكن الاسترشاد بها لتحقيق نوعين من المؤشرات الدالة على تحقيق تخطيط إقليمي ناجح هذان المؤشران هما:

أ . أنها وسيلة مجدية للكشف عن الهيكل القائم لأي إقليم من الأقاليم من خلال الفهم الواضح للتركيب المكاني للإقليم من حيث: (26)

- تحديد مواقع وأحجام المركز القائمة في الإقليم.
- تحديد التوزيع السكاني للمواقع والأحجام السكانية وأنواع الخدمات في الإقليم.
- التوزيع المكاني للمواقع والأحجام السكانية وأنواع الخدمات في الإقليم.

ب . وسيلة جدية لتحديد أفضل صورة مستقبلية للحالة التي سيكون عليها التركيب المكاني للإقليم في ضوء الخطط المستقبلية التي لا بد أن تنطلق من الحالة القائمة إلى حالة جديدة تتحقق في المستقبل في ضوء حركة محسوبة لعناصر التخطيط الإقليمي ومتغيراته.

النتائج

- من خلال ما تم عرضه عن التخطيط الإقليمي يمكننا أن نستخلص النتائج التالية:
1. أن اختلاف المختصين حول وضع مفهوم محدد للتخطيط الإقليمي يرجع أساسا إلى اختلاف الزاوية التي ينظر بها كل منهم للتخطيط الإقليمي، واختلاف تلك الزوايا مرده إلى اختلاف الخلفية الفكرية لأولئك المختصين.
 2. لا يختلف اثنان على أهمية التخطيط الإقليمي كدعم أساسية من دعائم تنمية الأقاليم مكانيا، والنهوض بالقطاعات الاقتصادية؛ لكي تساهم في إيجاد نوع من التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخل الإقليم الواحد.
 3. يعتبر مفهوم الإقليم Region من أقدم المفاهيم الجغرافية؛ فمنذ أكثر من ألفي عام والجغرافيا تركز على وصف الأرض، وقد قامت عدة محاولات لتقسيم الأرض إلى أقاليم مساحية، يتميز كل منها بصفات وخصائص معينة كمحاولات بطليموس والخوارزمي، رتر، لوش، كريستولر وغيرهم كثير.
 4. أن هناك علاقة وطيدة بين الإنسان وبيئته (المكان الذي يعيش فيه) هذه العلاقة هي الهدف الأساسي للتخطيط الإقليمي.
 5. كان للظهور المبكر للتخطيط أثر في تنمية مناطق عديدة خاصة بعد الركود الاقتصادي العالمي سنة م؛ 1929 مما زاد من اهتمام دول العالم خاصة النامية منها باتباع هذا الأسلوب في برامجها التنموية.
 6. تعتبر الجغرافيا أول العلوم الاجتماعية التي دخلت ميدان التخطيط مما ساعد على كسر الاحتكار الذي تمتعت به مهن التصميم، خاصة بعد ظهور الجغرافيا التطبيقية التي تقدم الأساس العلمي الشامل لجهود البشرية الضخمة في مجال الاستثمار العقلائي للموارد؛ فالجغرافيا أصبحت معنية بوضع الأساس العلمي للتخطيط الإقليمي أي اختيار الأساليب والوسائل المناسبة لتحسين البيئة الطبيعية في الإقليم من جهة وتطوير الاقتصاد الإقليمي من جهة أخرى.

- 7 . تعتبر دراسة الموقع الجغرافي والسكان وطرق المواصلات وتوزيع الثروات المعدنية من بين أهم الضوابط الجغرافية التي تظهر العلاقة التي تربط الجغرافيا بالتخطيط الإقليمي .
- 8 . يتأثر التخطيط الإقليمي بمجموعة من العوامل الطبيعية كالموقع والتضاريس والمناخ والعوامل البشرية كالسكان والنقل .
- 9 . تعتبر نظرية الألماني كريستولر التي قدمها سنة 1933 م من أكثر النظريات شيوعا في التركيب المكاني للإقليم وأحسن مصدر لتوجيه المخططين في أية محاولة لاقتراح مشروع مستقبلي لبناء التركيب المكاني لإقليم من الأقاليم .
- 10 . اقترحت النظرية صورة مثلى لتوزيع الخدمات، انطلاقا من الشكل الدائري المتماس الذي يمثل نفوذ المناطق المركزية، مروراً بالشكل الدائري المتقاطع، وصولاً إلى الشكل السداسي، الذي يعتبر الشكل الأمثل في توزيع الخدمات .
- 11 . رغم ما ووجهت به نظرية الأماكن المركزية من انتقادات، إلا أن ذلك لا يقلل من القيمة العلمية لهذه النظرية، خاصة في مجال التخطيط الإقليمي؛ لأنها تعتبر من بين أفضل الأدوات التي يمكن الاسترشاد بها لتحقيق تخطيط إقليمي ناجح، فهي وسيلة جديدة لتحديد أفضل صورة مستقبلية للحالة التي سيكون عليها التركيب المكاني للإقليم، في ضوء الخطط المستقبلية، كما أنها تعتبر وسيلة مجدية للكشف عن الهيكل القائم لأي إقليم من الأقاليم من خلال الفهم الواضح للتركيب المكاني للإقليم .
- 12 . تمر العملية التخطيطية بمراحل متعددة، بداية بجمع البيانات والإحصائيات، مروراً بتجهيز الخطة والوصول بها إلى مرحلتها النهائية، المتمثلة في التنفيذ والمراقبة لمختلف الأجهزة المنفذة لها إدارياً ومالياً .
- 13 . يهدف التخطيط بأنواعه المتعددة، الشامل والجزئي والإداري ... إلى تطوير الأنظمة وتحسين الأداء، والعمل على التغيير نحو الأفضل، بالاعتماد على التقويم والقياس والمقارنة بين ما هو قديم وما هو جديد .

- 14 . تعد حماية البيئة الطبيعية من أولى القضايا التي يوليها المخططون جل اهتمامهم، وذلك حفاظا على النظام البيئي الطبيعي، أي تحقيق الجدوى البيئية ؛ لتساوى مع الجدوى الاقتصادية للمكان، فإن لم يتحقق ذلك يصبح التخطيط غير متوازن.
- 15 . لكي تقوم المشاريع التنموية الإقليمية بشكل جيد يجب أن تتجمع عناصر البيئة في المكان في إطار موحد وبأنظمة بيئية متكاملة، مع تحديد أنماط الأنشطة الاقتصادية حسب الظروف البيئية المحلية الطبيعية والبشرية والاقتصادية، أي أن المجال الجغرافي الطبيعي والبشري يرتبط بالتخطيط الإقليمي، فالإقليم يعد الإطار الحقيقي للجغرافيا في أي دراسة إقليمية جادة.

الهوامش

- (1) سعدي محمد صالح السعدي، التخطيط الإقليمي، نظرية، توجيه، تطبيق، بغداد، جامعة بغداد، 1989، ص 43.
- (2) محمد عبد العزيز عجيمية، صبحي تادس قريضة، محمود يونس، مذكرات في التنمية والتخطيط، بيروت، دار النهضة العربية، 1984، ص 235.
- (3) عثمان محمد غنيم، التخطيط التنموي الإقليمي عمان، دار صفاء للنشر، 1999، ص 35.
- (4) زين العابدين علي صفر، التخطيط الحضري مدخل عام، طبرق، جامعة المسيرة الكبرى، 2004، ص 60.
- (5) عبد الله سالم عومر، محاضرات في التخطيط الإقليمي، قسم الجغرافيا كلية الآداب، جامعة الفاتح، 2008 م. ص 3
- (6) نفس المرجع. ص 4
- (7) عبد الله عومر، مرجع سابق، ص 8.
- (8) عبد الله سالم عومر، مرجع سابق. ص 12.
- (9) محسن عبد الصاحب مظفر، المرجع السابق، ص 159.
- (10) عوض يوسف الحداد، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، بنغازي، جامعة قار يونس، 1998 م، ص 173.
- (11) فؤاد محمد الصقار، التخطيط الإقليمي، الطبعة 3، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1994، ص 17.
- (12) محسن عبد الصاحب المظفر، التخطيط الإقليمي مفاهيم ونظريات وتحليلات مكانية، الزاوية"، دار شموع الثقافة، 2002، ص 31.
- (13) يوسف توني، معجم المصطلحات الجغرافية، بيروت، دار الفكر العربي، 1977 م، ص 39.

- (14) محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، ط3، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص25.
- (15) عبد الله يوسف أبو عياش، التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي، الكويت، وكالة المطبوعات، 1983 م، ص18.
- (16) محسن عبد الصاحب مظفر، مرجع سابق، ص 87.
- (17) محسن عبد علي، التخطيط الإقليمي والتنمية، بني وليد، جامعة المرقب، 2001، ص50.
- (18) فؤاد الصقار، مرجع سابق، ص 24.
- ♣ عاش والتر كريستولر-في الفترة من 1869 إلى 1969 مفي بيرنك في الغابة السوداء بألمانيا، وكانت أمه روائية شهيرة. و هو عالم جغرافي ألماني بدأ دراسته الجامعية في هيدلبرج وميونخ، حيث درس الفلسفة والاقتصاد، وحصل سنة 1933 على دكتوراه في الجغرافيا كان موضوعها الأماكن المركزية في جنوبي ألمانيا ،وترجع شهرته إلى نمودجه السداسي الخاص بالأماكن المركزية وعلاقتها بالمناطق المجاورة؛ من حيث التموين والخدمات، ويعد هذا النموذج نظرية في التخطيط الإقليمي والحلي، سلسلة ترتيب المدن؛ مقدمة لجغرافية السياحة 1955، ولكريستولر بحوث ومقالات في الجغرافيا منها ؛ النقل الوظيفي في المدن الصناعية الكبرى 1957م؛ أنماط المستوطنات الريفية في الرايخ الألماني وعلاقتها بالحكومة المحلية 1937. ترجمت أعماله إلى الإنجليزية سنة 1966، وفي السنوات الأخيرة من حياته منحه ملك السويد الميدالية الذهبية وهي أعلى جائزة جغرافية تقدم في السويد.
- 19علي إحسان شوكت، اقتصاديات الأقاليم، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2004 م، ص 89.
- (20) جمال حمدان، جغرافية المدن، ط 2، القاهرة، عالم الكتب، 1977 م، ص 220.
- (21) محمد خميس الزوكة، مرجع سابق، ص 143.
- ♣ (K) ترمز لدرجات ومراتب السلم الهرمي.

- (22) عمر بالهادي، نموذج التوطن الخدمي، كريستولر ولوش، تونس، جامعة تونس، 2006، ص 6.
- 23 عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، عمان، دار صفاء، 1999، ص 148.
- (24) سعدي محمد صالح السعدي، التخطيط الإقليمي، نظرية، توجيه، تطبيق، بغداد، جامعة بغداد، 1989، ص 179.
- (25) نفس المرجع، ص 178.
- (26) سعدي محمد صالح السعدي، التخطيط الإقليمي، نظرية، توجيه، تطبيق، ص 182.

المراجع

1. أبو عياش، عبد الله يوسف، التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي، الكويت، وكالة المطبوعات، 1983
2. الحداد، عوض يوسف، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، بنغازي، جامعة قارون، 1998 م.
3. الزوكة، محمد خميس، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، ط3، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003 م.
4. السعدي، سعدي محمد صالح، التخطيط الإقليمي، نظرية، توجيه، تطبيق، بغداد، جامعة بغداد، 1989 م.
5. الصقار، فؤاد محمد، التخطيط الإقليمي، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1994 م.
6. المظفر، محسن عبد الصاحب، التخطيط الإقليمي مفاهيم ونظريات وتحليلات مكانية، الزاوية، دار شموع الثقافة، 2002 م.
7. بالهادي، عمر، نموذج التوطن الخدمي، كريستولرولوش، تونس، جامعة تونس، 2006 م.
8. تويني، يوسف، معجم المصطلحات الجغرافية، بيروت، دار الفكر العربي، 1977 م.
9. حمدان، جمال، جغرافية المدن، ط2، القاهرة، عالم الكتب، 1977 م.
10. حيدر، فاروق عباس، تخطيط المدن والقرى، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1994 م.
11. صوالحة، رائد احمد، محاضرات في جغرافية العمران، ج2، الجامعة الاسلامية، غزة، 2008.
12. شوكت، علي احسان، اقتصاديات الأقاليم، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2004 م.
13. صفر، زين العابدين علي، التخطيط الحضري مدخل عام، طبرق، جامعة المسيرة الكبرى، 2004 م.
14. عبد علي، محسن، محاضرات في التخطيط الإقليمي والتنمية، بني وليد، جامعة المرقب، 2001 م.

15. عجمية، محمد عبد العزيز، قريضة، صبحيتادس، يونس، محمود، مذكرات في التنمية
16. عومر، عبد الله سالم، مذكرات في التخطيط الإقليمي، قسم الجغرافيا، الدراسات العليا، جامعة الفاتح 2008 م.
17. غنيم، عثمان محمد، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، عمان، دار صفاء، 1999م.